

استثناء في تونس: سلوى السماوي تخوض حملة زوجها السجين

أدوار اتصالية هامة خلال الحملتين الرئاسية والتشريعية



اللبوة سلوى

تفاصيل الملف
القضائي لنبييل قروي

تونس - وجهت إلى نبييل القروي المرشح الرئاسي الذي تأهل للدورة الثانية من الانتخابات التي تجري الأحد في تونس، اتهامات "عسيلة أموال" في ملف يتعلق بتدفق أموال على مجموعته الإعلامية والدعائية. بدأت القضية في العام 2016 حين قدمت منظمة "أنا يقط" المتخصصة في مقاومة الفساد ملفا لوكيل الجمهورية في خصوص قناة "نسمة" التلفزيونية التي أسسها نبييل القروي وشقيقه غازي. وفي الثامن من يوليو 2019، قرّر قاضي التحقيق في القطب القضائي والمالي وضع حظر على سفر الشقيقين، وتجميد أصولهما. طعن القروي في القرار القضائي لدى محكمة الاستئناف، وتم إثر ذلك توقيفه، بينما لا يُعرف شيء عن مكان وجود شقيقه غازي الذي انتخب نائباً الأحد الماضي. وأثار اعتقاله قبل عشرة أيام من بدء الحملة الانتخابية، تساؤلات حول احتمال تسييس القضاء.

استناداً إلى قرار قضائي صادر في سبتمبر، فإن القروي "متهم من أجل غسيل الأموال واستغلال التسهيلات التي حولتها له خصائص وظيفته ونشاطه المهني. وأسس القروي قناة "نسمة" عام 2002 وترك رسمياً عضوية مجلس الإدارة في 2016. وتكشف وثائق الملف الذي تقدمت به منظمة "أنا يقط" في 2016 أن شركة محدودة المسؤوليات باسم "نسمة بروكاست" قدمت كمنافس حاسباً يبين أن عائلته المالية في تونس وأن مداخلها أقل بكثير من تقديرات الشركات المتخصصة في قياس نسب المشاهدة، بالنسبة إلى مداخل الإعلانات.

وأظهرت الوثائق بالتوازي مع ذلك وجود شركة خفية باسم "نسمة"، صاحبة رأسمال القناة، والتي كانت تحقق عائدات مالية بأكثر من مليون يورو سنوياً، ما حوّل للمساهمين التهرب من دفع الضرائب للحكومة التونسية.

نشرت قناة "نسمة" بعد سنوات من الصمت، تركيبة المساهمين في رأسمالها. وأكدت المجموعة أنها ملك شركة قابضة في لوكسمبورغ، تمتلك مجموعة "ميدياسات" التابعة لرئيس الوزراء الإيطالي الأسبق سيلفيو برلوسكوني، في المئة منها، والمنتج السينمائي ورجل الأعمال التونسي طارق بن عمار 40.89 في المئة، ومجموعة "قروي أند قروي" في 24.99 في المئة.

شخصاً بأفكار جديدة للتغيير، يخافون ذلك". مصدر العمل الوحيد تقريباً في المنطقة والتي لا تزال تعاني التهميش منذ عقود. وأول اجتماعاتها كان في مسقط رأسها حيث ألفت كلمة مع انطلاق الحملة الانتخابية للدورة الرئاسية الأولى، وشهدت انتخاب سكان المنطقة محدثة بلكنتهم المتفرقة ما زاد في تقربها منهم. ويقول بوزويطة في مقارنته خطاباتها التي تعتمد سياسة القرب "غيرت تماماً من لهجتها في اجتماع قفصة مقارنة بالحوارات التي قامت بها في قنوات تلفزيونية".

وجابت سلوى مناطق عدة خلال القيام بحملة زوجها. لم تواجه حرجاً في النزول إلى الحقول والمزارع بمنطقة الشبيكة (وسط)، حيث لاقت مجموعات من النساء العاملات وسالتهن عن أحوال العائلة وكيف أعدوا أبناءهن للعودة المدرسية. ولا تنسى أن تكرر "أنا هنا عوضاً عن نبييل"، بينما تحتسي كأساً من الشاي أعدته العاملات في مكان العمل.

ولم تقتصر حملتها على زيارات ميدانية بل حرصت على تقديم مداخلات في محطات تلفزيونية عربية ودولية عدة، مستعينة بقدرتها على الحديث باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية بطلاقة. ويوضح بوزويطة "إجاباتها على أسئلة الصحفيين نكية وعلى المساس، لا تتجاوز الدقيقين من الزمن وتجعل منها رسائل انتخابية للناخبين".

وتكرر سلوى السماوي، زوجة المرشح نبييل القروي، خلال لقائها مع مجموعة من الشباب في أحد مقاهي تونس، أنها ليست سياسية، وتقول "أنا هنا لأن رفيق دربي مسجون. أقف معه لأنني أفق فيه". وتتسلخ هذه السيدة الخمسينية المشوقة القامة منصب إطار سام في شركة مايكروسوفت -الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكنها حالياً تخصص معظم وقتها لخوض حملة انتخابية عن زوجها نبييل القروي الموجود في السجن بتهمة غسل أموال.

وتدون سلوى في المقهى الثقافي ملاحظات وتتحدث إلى شبان وشابات تجيب عن أسئلتهم بخصوص برامج الحزب وتستعين في ذلك بآرقام وإحصاءات دقيقة. ويصغي أنيس البرقاوي (32 عاماً)، وهو عاطل عن العمل ويحدر من ولاية سليانة (شمال غرب)، إليها بانتهاء، ثم يقول "كانت بمثابة الرجل، قرار جريء نجحت فيه أكثر من زوجها".

وتصف جيهان عمري (29 عاماً) السماوي "باللبوة"، وتقول "مثال المرأة التونسية الشجاعة". وتؤكد السماوي أنها ليست قيادية ولا تنتمي إلى حزب "قلب تونس" الذي يرأسه زوجها. وتضيف متوجهة إلى مجموعة الشباب "نبييل القروي لن يخرج من السجن إلا بتصويتكم، في ثورة الصناديق". وتقول بجينين صغيرتين ونظرة قافية في ردها على أسئلة الشباب منتقدة منافسي زوجها، "لا يريدون

نجح في الانتخابات التشريعية يربكان شكل المفاوضات الباطنة عن تشكيل خارطة سياسية جديدة.

وراء القروي امرأة

على الرغم من اختلاف التقييمات في صفوف التونسيين حول النجاح الذي يحققه القروي رغم عدم تمكنه من القيام بحملته الانتخابية، فإن جل المتابعين يرجعون تمكنه من اختراق المشهد السياسي التونسي وقدرته على كسر المدارس التقليدية، إلى ما لعبته زوجته سلوى السماوي من أدوار اتصالية هامة خلال الحملتين الرئاسية والتشريعية.

تسرّبت أنباء، الثلاثاء أن نبييل القروي يعتزم الانسحاب من الدور الثاني للانتخابات الرئاسية بعدما رفض القضاء الإفراج عنه، لكن تحركات زوجته سلوى السماوي تفنّد كل المعطيات المتواترة بمواصلته التقدم في الصفوف الأمامية لإتمام الحملة الانتخابية لزوجها.

وانطلقت الحملة الانتخابية للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية منذ 3 أكتوبر لتواصل إلى 11 أكتوبر الجاري، لتفسح المجال للصحافة الانتخابية الذي يسبق يوم الاقتراع الذي سيكون الأحد 13 أكتوبر.

وتتهم أغلب مكونات الطبقة السياسية نبييل القروي وحزبه بتوسّل العمل الخيري لاستمالة إرادة الناخبين، لكن البعض من الخبراء يصفون نجاحه وحزبه كظاهرة سياسية ساهمت في رسم ملامحها السماوي زوجة القروي.

تضمن المفارقة في الانتخابات التونسية بشقيها التشريعي والرئاسي في أن المرشح نبييل القروي يقبع في السجن بسبب قضايا تلاحقه، لكن بالرغم من ذلك تمكن من المرور إلى الدور الثاني، فيما تمكن حزبه "قلب تونس" من حصد أكثر من 35 مقعداً في البرلمان بعدما حل في المرتبة الثانية.

وأوقف القروي في 23 أغسطس. وخلال الحملة التي سبقت الدور الأول، كانت سلوى السماوي نجمتها أيضاً ورفض القضاء التونسي أكثر من طلب للإفراج عن القروي. وتقول زوجته عن الموضوع "توقيفه قرار سياسي".

رغم اختلاف التقييمات حول النجاح الذي حققه القروي، هناك إجماع على ما لعبته زوجته سلوى السماوي في الحملتين الرئاسية والتشريعية

وتشير الكثير من التسريبات في المشهد السياسي بتونس، إلى وجود محاولات لفتح قنوات اتصال مع قادة حزب "قلب تونس" وكذلك السماوي زوجة القروي قصد التشاور بشأن كيفية تشكيل ائتلاف سياسي يكون بمقدوره تشكيل الحكومة التونسية الجديدة، لكن التشتت البرلماني الذي أنتج كتلاً أقلية وخاصة النور من التيار الإسلامي الذي

هل قدر تونس ألا ترى العالم إلا بعين واحدة مستقبلاً

التونسية التي أوهمت مؤخراً بأنها نالت الحرية والمساواة بصفة نهائية لا رجعة فيها، خيّرت البقاء للتفرج على مسرح الانتخابات من فوق الرهوة لأنها لم تجد طيلة الخمس سنوات الماضية نفسها فاعلة ضمن دوائر القرار السياسي مثل الرجل، كما أن بعض النساء من الكادحات لم يجدن أبسط أدوات العيش والحضارة خاصة في الأرياف والمناطق المهمشة. المثقفات الداعيات بشراسة إلى الحريات هن بدورهن خيّن الاعتكاف وعدم منح أصواتهن لما يسمي بالعائلة السياسية التقدمية بعدما أيقنّ أنهم قد وقعن في فخ "قانون المساواة في الميراث" وخدعن أكثر من مرة باستعمالهن كوقود معارك انتخابية، ليكون شعارهن الأحد الماضي "من كان شريكاً للنهضة من الحدائين في إسقاط قانون الميراث لن ينال ثقتنا... فترك مصير البلاد رهين والأدلجة الدينية". إن هذا السؤال يحتمل أكثر من إجابة وأكثر من شرح، فالمرأة

وثانياً، بالتراجع عن كل مكتسبات المرأة، فالحدائين واليساريون بدورهم هم أكثر من ساهم في فسح وتسهيل طريق البرلمان إلى نواب جدد -منهم دعاة وأئمة عرفوا بتشدّد مواقفهم- إما عبر رفع شعارات مغلوطة حول المرأة والمجتمع والدولة المدنية وإما لإسهابهم في تمرزيق بعضهم البعض طيلة خمس سنوات تلت انتخابات عام 2014.

ويطرح السؤال، هنا تحديداً لدى تفصيل نتائج الانتخابات ماذا لم تشارك المرأة لهندسة مستقبل تونس سوى بنسبة لم تتجاوز 35 بالمئة من مجموع الناخبين، فإين تبخرت قرابة المليون امرأة، واللاتي صوّتت للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي في رئاسيات 2014؟ ولماذا تركن مصير تونس بأياد ستدفع بالبلاد وتجرحها مجدداً إلى مربع ومنزلاقات الأسلمة والأدلجة الدينية؟

الدوعية، مع فارق وحيد يكمن في أنهم الآن يريدون التسويق لأنفسهم بانهم أصحاب الثورة وأنه حان وقت استرجاعها، لكن استرجاعها من من؟ هل من حركة النهضة التي هندست كل خيارات البلاد خلال قرابة عقد كامل؟ لن نرمي بحجر الخسارة والتخوف من المجهول فقط على عائق التيار الإسلامي الذي سيقود البلاد أكثر من خطوة إلى الوراء أولاً، بنكران منجزات المجتمع والدولة المدنية

الاعتراف بالنتائج واحترام ما أفرزته صناديق الاقتراع، ليس بالضرورة الدفع إلى إجماع أفواه المنتقدين باجتراء أسطوانة الشرعية واحترام إرادة الناخب

تونسيين من عشرة شاركوا في التصويت وأن ثلاث نساء فقط من عشرة ناخبين ذهبوا إلى مكاتب الاقتراع لإداء واجب الاقتراع، إذن من صوت للإسلاميين؟ ولماذا غابت المرأة عن استحقاقها الهام ولماذا لن يكون مستقبلاً حضور المرأة في البرلمان الجديد ممثلاً سوى بنسبة 10 بالمئة من مجموع 217 نائباً.

إن احترام إرادة الصندوق الناخب، ليس معناه أنك أمام نصب مقدس لا يمكن الخوض فيه، فعملية الاقتراع في حد ذاتها هي عمل بشري قابل للوضع تحت المجهر والبحث بعق في دواعي توجهات الناخب، وعليه فإن كل الإحصاءات المرافقة للانتخابات تثبت أن جل الأصابع التي غمست في الحبر الأزرق مصوتة للإسلاميين بمختلف توجهاتهم، هي من فئة الشيوخ والعجائز الذين "يخافون الله" أو أنهم من الشباب الذي تربى وعبر بعد ثورة يناير 2011 تحت أصوات أبواق الخيمت

اختيار عصي عن النقد وغير قابل للتحميم وللنقاش حتى وإن كان من وراءه الشعب التونسي برمته وليس جزءاً منه فقط.

ما حصل في تونس، على وقع الانتخابات، يبقى مدعاة لنقاشات فكرية وسوسولوجية طويلة، فالغريب في نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة يكمن في كون أن أغلب التونسيين ظلوا طيلة ثماني سنوات (فترة حكم حركة النهضة) يرفعون شعارات سياسية تكاد تكون أقرب إلى اليسار، لكن مفارقتهم حدثت ودخلت حيز التطبيق لحظة التصويت، عبر إعادة غالبية الناخبين منح الثقة لا فقط في حركة النهضة بل أيضاً في وجوه كثيرة منحردة من التيار السلفي.

تضمن أولى الاستنتاجات والدروس التي يجب على الحدائين والتقدميين استيعابها قبل أي طرف آخر، أن النسب المقدّمة من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تؤكد أن أربعة

وسلام حمدي صحافي تونسي



طلوت تونس صفحة الانتخابات التشريعية ويات قدرها الآن في الخمس سنوات القادمة ألا ترى العالم إلا بعين واحدة، بعدما فقت أصابع متشددة هرولت إلى صناديق الاقتراع عينها الأخرى التي ترى البلاد حرة مدنية لا دولة دينية. ألقى الملف وحُسمت الأمور على ضوء ما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية التي منحت الإسلاميين مجدداً أغلبية منقوصة ومنحت أيضاً فرصة للتيار السلفي (ائتلاف الكرامة + قائمة الرحمة) أن يعود من بوابة رفع شعار "الثورة". إن الاعتراف بالنتائج واحترام ما أفرزته صناديق الاقتراع، ليس بالضرورة الدفع إلى إجماع أفواه المنتقدين باجتراء أسطوانة الشرعية واحترام إرادة الناخب، فلا يوجد أي